

كلية الحقـــوق الدراسـات العليـا قسم القانون المدنى

المسئولية المدنية لحارس الأشياء غير الحية دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقه الإسالامي بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق للباحث: علي عيد علي عبد المجيد

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر مشرفا ورئيسا الستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد الشحات الجندي "عضوا" أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة

حلوان، والأمين الأسبق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الأستناذ الدكتور/محمد سامي عبد الصادق عضوا المستاذ القانون المدني، ورئيس قسم الدراسة باللفة المتعدد الانجليزية بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني "مشرفا وعضوا" أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة .



إهداء

إلى والدي الكريمين اللذين طوقا عنقي بجميلهما وكان فضلهما على عظيما، وإلى المشتغلين بالفقه والقضاء، والمؤتمنين على تنفيذ أحكام القانون، أهدي باكورة أعمالي.



شكر وتقدير

إذا كان من الإنصاف أن ينسب الفضل إلى أهله، ومن الحق أن ينسب العلم الى ذويه، فإنني أرى حقا علي أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان وجميل العرفان إلى أستاذي الجليلين صاحبي الفضل والفضيلة المشرفين على الرسالة على ما قدماه لي من عون ورعاية وعلى ما أسدوه لي من كرم ونصح لإتمام هذا العمل المتواضع، وأرى لزاما علي أن يكون أول الشكر لشيخي العلامة البارع والحجة المدقق صاحب الفضل والفضيلة: الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والذي كان له فضل كبير، وجهد جهيد علي وعلى الرسالة، فلقد وسعني كرم أخلاقه، ونبل مساعدته وسخاؤه، ولين جانبه وإباؤه، وقد غرس في النية الصالحة، والهمة العالية، والعمل الجاد، ولطالما أفدت من جميل توجيهاته، وتعلمت من مراجعاته وتصويباته، وغمرني بنصائحه وتحريراته. فاللهم إنه أولاني بنصحه، وغمرني بعلمه، وفاض على بكرمه، فبارك اللهم في عمره، واحفظه في حضره وسفره، وأجزل له المثوبة والعطاء، وارض عنه رب الأرض والسماء، إن شميع الدعاء.

كما أهدي شكري الوافر أيضا إلى العالم النحرير، والناقد البصير، صاحب الفضيلة: الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والذي يتمتع بأسلوب رصين، واطلاع عظيم يعرفه كل من درس على يديه أو استمع إليه. ولقد غمرني فضيلته بشرف عظيم بقبوله الإشراف على الرسالة _ مع ضيق وقته وكثرة شواغله _ فتعلمت من مراجعاته وتصويباته، ونهلت من معينه وآراءه، فالله أسال أن يحفظه بعنايته، وأن يكلأه

برعايته، وأن يديم عليه موفور الصحة وتمام العافية. إن ربي قريب مجيب.

ولا يفوتني في هذا المقام الذي يسند فيه الفضل إلى العلماء، وينسب فيه العلم إلى الفضلاء أن أتوجه بجالص الشكر والتقدير إلى أستاذي وشيخي: الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق، والذي فاضت شهرته باتصافه بجلم العلماء، وتواضع الأتقياء، وصبر الأجلاء، وكرم الأسخياء، فما عرفناه إلا واسع الصدر، هادئ الطبع، كثير الحلم، غزير العلم، ولقد غمرني فضيلته بشرف عظيم بقبوله مناقشة هذه الرسالة، فالله أسأل أن يديم عطائه، وأن يبارك بقاءه، وأن يزيده من نعمائه وآلائه، وأن يمتعه بالصحة والعافية، إنه سميع قريب.

كما أهدي شكري الوافر أيضا إلى العلامة الفقيه صاحب الفضيلة: الأستاذ الدكتور/ محمد الشحات الجندي، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة حلوان، والذي رزقه الله علما واسعا، وحكمة بالغة، ووهبه خلق العالم، وأدب الفقيه. فلا يزال أستاذنا – متعه الله بالصحة والعافية – يغرس في طلبته الدقة في النقل، والمنهجية في البحث، والإنصاف في الحكم، والمعونة عند الطلب، ولقد غمرني فضيلته بشرف عظيم بقبوله مناقشة هذه الرسالة، فالله أسأل أن يبارك في عمره، وأن يحفظه في حضره وسفره . إنه سميع مجيب.

كما أهدي شكري الوافر أيضا إلى الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب عوضين، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والذي طالما غمرني بنصائحه وتصويباته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

مقدمسة عامسة

(أ) عرض موضوع البحث:

فمما لا شك فيه أن لكل شخص الحق في تعويض الأضرار التي تلحقه. غير أن الحق في التعويض ليس حقا مطلقا يتقرر للمضرور في جميع الحالات، بل يخضع لبعض الشروط والقيود. فلا يكفي _ كقاعدة عامة _ أن يصاب شخص بضرر ما حتى ينشأ له الحق في تعويض هذا الضرر، وإنما يشترط بجانب ذلك شروط أخرى. وهنا يثور التساؤل: ما الشروط التي يتعين توافرها لإمكان مساءلة محدث الضرر أو المتسبب فيه الشروط التي يتعين توافرها لإمكان مساءلة محدث الضرر أو المتسبب فيه الشروط الذي لحق المضرر بتوافر علاقة السببية بين نشاطه وبين الضرر الذي لحق المضرور، أم هل يشترط بالإضافة إلى ذلك إثبات وقوع خطأ من جانبه حتى تقوم مساءلته؟.

للإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول بأن معظم النظم القانونية إن لم يكن جميعها تختلف أحكام المسئولية المدنية فيها باختلاف المصدر المادي المنشئ لها. ففي المسئولية عن الفعل الشخصي وهي التي ينتج فيها الضرر عن فعل ينسب لمن باشره دون واسطة من شيء أو غيره لا يكفي مجرد حدوث الضرر، وإنما يشترط بجانب ذلك تحقق الإثم والخطأ في جانب محدث ذلك الضرر، فضلا عن ارتباط ذلك الضرر بذلك الخطأ بعلاقة سببية مباشرة. وفي المسئولية عن فعل الغير وهي التي ينتج فيها الضرر ليس عن فعل المسئول وإنما عن فعل أحد الأشخاص المشمولين برعايته أو الذين تربطهم به علاقة تبعية لا يشترط إثبات خطأ المدعى عليه، وإنما يكتفى بإثبات خطأ هذا الغير إن كان مميزا. وفي المسئولية عن الأشياء لا يلتزم المدعى عليه (۱).

فالخطأ ليس بشرط لازم لقيام المسئولية عن الأشياء. ويترتب على أن الخطأ ليس بشرط لازم لقيام هذه المسطولية أن المدين على

⁽١) وهذا هو النهج الذي سار عليه المشرع المصري في القانون المدني الحالي، حيث أقام المسئولية عن الأعمال الشخصية والمسئولية عن فعل الغير على أساس الخطأ، وأقام المسئولية عن الأشياء على مجرد حدوث الضرر، كما سنرى.

أساس تلك المسئولية لا يستطيع أن ينفي مسئوليته بإثبات عدم وقوع خطأ من جانبه، ذلك أن هذه المسئولية تتحقق _ كما سنرى _ سواء وقع خطأ من المسئول أم لم يقع.

فانتفاء الخطأ في المسئولية عن الأشياء لا أثر له عليها. فلكي يعفى المدين أو المدعى عليه من مسئوليته يجب عليه أن يهدر ركنا من الأركان اللازمة لقيام تلك المسئولية، كأن يثبت أنه لم يكن حارسا للشيء وقت حصول الضرر، أو أن يثبت انتفاء رابطة السببية بين الشيء والضرر الذي لحق المضرور. ويستطيع المدين أن ينفي مسئوليته هذه بعدة طرق، فله أن يثبت أن الشيء لم يتدخل على الإطلاق في حدوث الضرر، أو أن تدخله لم يكن هو السبب المنتج له، أو أن الضرر يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه، كقوة قاهرة، أو خطأ الغير، أو خطأ المضرور نفسه (١).

وإذا كانت هناك اعتبارات مرجعها الأخلق والعدالة تقف كثيرا إلى جانب إعفاء المضرور في دعوى المسئولية عن الأشياء غير الحية من عب إثبات خطأ المسئول، فإن هناك على النطاق العقلي والمنطقي اعتبارات أخرى تؤيد هذه الفكرة. فإذا كان لمن أصيب بضرر بفعل حيوان مملوك لآخر، الحق في تعويض أو جبر هذا الضرر بمجرد إقامته الدليل على أن الضرر الدي أصابه قد أحدثه هذا الحيوان بفعله، فإن من يستخدم هذه المخترعات الحديثة، فيعرض أرواح الناس للخطر، وأموالهم إلى التلف، من الحق أن يكون خاضعا في المسئولية عن الضرر الذي تحدثه لنفس القاعدة، إذ لا شك في أن الخطر الكامن في هذه الآلات أقرب احتمالا وأكثر تحققا من الخطر الكامن في الدواب.

ولقد جرى تقليد الفقه والقضاء في فرنسا على إخضاع المسئولية عن الأضرار الناجمة عن الأشياء غير الحية للقواعد العامة في المسئولية عن الفعل الشخصي التي تقوم على إثبات خطأ المسئول والمنصوص عليها في المادتين (١٣٨٢) و (١٣٨٣) من التقنين المدني الفرنسي، إذ لم يفرد واضع

⁽۱) ولا يصح في هذا الشأن الاعتراض بأن المسئولية المبنية على الضرر لا تنتفي حتى ولو أثبت المسئول رجوع الحادث إلى سبب أجنبي لا يد له فيه، إذ إنه ما من شك فإن كثيرا من المسئوليات التي تقوم على مجرد حدوث الضرر تنتفي _ كما سنرى _ بإثبات السبب الأجنبي الذي لا يد للمدعى عليه فيه.

ثالثًا: فهرس موضوعات البحث

| | | 1 |
|--------|---|-------|
| رقـم | اسم الموضوع | مسلسل |
| الصفحة | | |
| • | مقدمة عامة | 1 |
| ١ | عرض موضوع البحث | ۲ |
| ٥ | سبب اختيار الموضوع | ٣ |
| ٨ | تحديد نطاق البحث | ٤ |
| ٩ | خطة البحث | ٥ |
| 11 | فصل تمهيدي: تطور مسئولية حارس الأشياء وتحديد | ٦ |
| | مفهوم الضمان وبيان مشروعيته | |
| 11 | المبحث الأول: تطور مسئولية حارس الأشياء في | ٧ |
| | القانون المدني | |
| 11 | المطلب الأول: في القانون الفرنسي (قانون نابليون) | ٨ |
| 1 £ | ١ - التوسع في فكرة الخطأ | ٩ |
| ١٥ | ٢ - الالتجاء إلى المسئولية العقدية | ١. |
| ١٦ | ٣ - تطبيق المادة (١٣٨٦) | 11 |
| ١٧ | ٤ - تطبيق المادة (١٣٨٤/ فقرة أولى) | 17 |
| 77 | المطلب الثاني: في القانون المصري | ۱۳ |
| 77 | تقسيم | ١٤ |
| 77 | الفرع الأول: في القانون المدني القديم | ١٥ |
| ۲٧ | انقسام الفقه والقضاء في الأخذ بالمسئولية عن الأشياء | ١٦ |
| ۲٧ | (أ) الأحكام التي طبقت القواعد العامة | ١٧ |
| ٣, | (ب) الأحكام التي أخذت بفكرة المسئولية عن الأشياء | ۱۸ |
| ٣٧ | وسائل التخفيف | ۱۹ |
| ٣٨ | التوسع في فكرة الخطأ | ۲. |

101

| ۲۱ | ٢ - الالتجاء إلى القرائن القضائية | ٤. |
|------------|---|-----|
| 77 | ٣ تطبيق قواعد المسئولية العقدية | ٤١ |
| 7 7 | تبريرات الفقه لعدم أخذ المشرع بالمسئولية عن الأشياء | ٤٤ |
| 7 £ | الفرع الثاني : في القانون المدني الحالي | ٤٨ |
| 70 | المبحث الثاني: تحديد مفهوم الضمان وبيان مشروعيته | ٥٣ |
| | في الفقه الإسلامي | |
| 77 | تمهيد وتقسيم | ٥٣ |
| ۲٧ | المطلب الأول: تعريف الضمان في اللغة والاصطلاح | ٥٦ |
| | الفقهي | |
| ۲۸ | تمهيد وتقسيم | ۲٥ |
| 4 9 | أولا: اللغة | ۲٥ |
| ٣. | ثانيا: الاصطلاح الفقهي | ٥٧ |
| ۳۱ | المطلب الثاني : مشروعية الضمان بوجه عام | ٦١ |
| ٣٢ | أولا: القرآن الكريم | ٦١ |
| ٣٣ | ثانيًا : السنة النبوية | ٦ ٤ |
| ٣٤ | القسم الأول: شروط مسئولية حارس الأشياء في القانون | ٧٠ |
| | المدني والفقه الإسلامي | |
| 70 | تمهيد وتقسيم | ٧١ |
| ٣٦ | الباب الأول: فعل الشيء في القانون المدني والفقه | ۷٥ |
| | الإسلامي | |
| ** | الفصل الأول : فعل الشيء في القانون المدني | ۷٥ |
| ٣٨ | تمهيد وتقسيم | ۷٥ |
| ٣٩ | المبحث الأول : تحديد الأشياء | ٧٦ |
| ٤. | تمهيد وتقسيم | ٧٦ |
| ٤١ | المطلب الأول: الآلات الميكانيكية | ٨٢ |
| ٤٢ | السيارات | ۸۳ |
| ٤٣ | الدراجات البخارية (الموتوسيكلات) | ٨٤ |
| £ £ | القاطرات الكهربائية (الترام المترو) | ٨٤ |
| ٤٥ | القطارات البخارية (قطارات السكك الحديدية) | ۸٥ |
| ٤٦ | الطائرات | ۸٥ |
| ٤٧ | المصاعد الكهربائية | ٨٦ |
| | , | |

709

| ٤٨ | الآلات الزراعية والصناعية | ٨٨ |
|-----|--|-------|
| ٤٩ | السفن | ٨٨ |
| ٥, | رقابة محكمة النقض | ٨٩ |
| ٥١ | المطلب الثاني: الأشياء التي تتطلب حراستها عناية | 9.4 |
| | خاصة | |
| ٥٢ | تجاهات الفقه بشأن تحديد تلك الأشياء | 9.7 |
| ٥٣ | تقدير الاتجاه الثاني | ٩٧ |
| ٥٤ | المبحث الثاني : معايير تحديد فعل الشيء | 1 - 1 |
| ٥٥ | تمهيد وتقسيم | 1.1 |
| ٥٦ | المطلب الأول: معيار الفعل الذاتي أو المستقل للشيء | ١٠٢ |
| ٥٧ | المطلب الثاني: معيار الشيء الخطر | ١٠٧ |
| ٥٨ | المطلب الثالث: معيار الإفلات من الرقابة | ١٠٩ |
| ٥٩ | المطلب الرابع: معيار الضرر المتعمد | 111 |
| ٦. | الفصل الثاني : فعل الشيء في الفقه الإسلامي | 110 |
| ٦١ | مشروعية التعويض عن الأضرار التي تحدثها الأشهاء | 110 |
| | غير الحية باشتراك فعل الإنسان معها | |
| ٦٢ | أحكام جناية الدواب المحروسة في الفقه الإسلامي | 117 |
| ٦٣ | الأصل في جناية الدواب | ۱۱۸ |
| ٦٤ | اتجاهات الفقهاء بشأن تكييف جناية الدواب المحروسة | ١٢٣ |
| ٦٥ | (أ) تكييف جناية الدواب الحاصلة بقوتها | ١٢٣ |
| 77 | الرأى الراجح | ١٣٢ |
| ٦٧ | (ب) تكييف جناية الدواب الحاصلة بأجزائها | ١٣٣ |
| ጓ ለ | أولا: المذاهب الفقهية | ١٣٤ |
| 7 9 | ثانيا : الأدلة | ١٣٦ |
| ٧. | القائلون بعدم الضمان مطلقا | ١٣٦ |
| ٧١ | القائلون بتضمين السائق دون القائد أو الراكب | ١٣٧ |
| ٧٢ | القائلون بتضمين الحارس مطلقا | ١٣٧ |
| ٧٣ | موازنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي | ١٤١ |
| ٧٤ | الباب الثاني: علاقة السببية في القانون المدني والفقه | 1 20 |
| | الإسلامي | |
| ۷٥ | الفصل الأول: علاقة السببية في القانون المدني | 1 20 |
| | | |

| ٧٦ | تمهيد وتقسيم | 1 20 |
|-----|--|-------|
| ٧٧ | المبحث الأول: المقصود بعلاقة السببية | ١٤٦ |
| ٧٨ | ضرورة تدخل الشيء في إحداث الضرر | ١٤٦ |
| ٧٩ | عدم كفاية أي تدخل | 1 £ V |
| ٨٠ | عدم ضرورة الاتصال المادي | ١٤٨ |
| ۸١ | ضرورة التدخل الإيجابي | 107 |
| ٨٢ | (أ) معيار الشيء الخطر | 107 |
| ٨٣ | (ب) معيار الشيء المتحرك | ١٥٨ |
| ٨٤ | (ج) معيار الوضع غير المعتاد للشيء | ١٦٣ |
| ٨٥ | عدم ضرورة التدخل الذاتي | ١٦٨ |
| ٨٦ | المبحث الثاني: قواعد إثبات السببية | ١٧. |
| ۸٧ | رقابة محكمة النقض | ۱۷۸ |
| ٨٨ | الفصل الثاني : علاقة السببية في الفقه الإسلامي | 1 / 9 |
| ٨٩ | تمهيد وتقسيم | 1 ٧ ٩ |
| ٩. | المبحث الأول: في المباشرة | ۱۸۵ |
| ۹۱ | تمهيد وتقسيم | ۱۸۵ |
| 9 7 | المطلب الأول : مفهوم المباشرة | ۱۸۷ |
| ٩٣ | أولا: اللغة | ۱۸۷ |
| 9 £ | ثانيا : الاصطلاح الفقهي | ١٨٨ |
| 90 | (أ) الجمهور | ١٨٨ |
| 97 | الحبس مع المنع من الطعام والشراب | 19. |
| ٩٧ | جناية الدواب المحروسة الحاصلة عن طريق الوطء أو | ۱۹۱ |
| | الدهس | |
| ٩٨ | التسبب في ضياع الحيوان والطير وما إليهما | 197 |
| 9 9 | الزق واندفاق ما فيه | 198 |
| 1 | الفزع ونظائره | 190 |
| 1.1 | (ب) الظاهرية | ۱۹۸ |
| 1.7 | الرأي المختار | ۲.۱ |
| ١٠٣ | المطلب الثاني : شروط تحقق المباشرة | ۲۰۳ |
| ١٠٤ | الفرع الأول : صدور فعل | ۲۰۳ |
| 1.0 | الفرع الثاني: علاقة السببية بين الفعل والضرر | ۲.۷ |
| | | |

| ۱۰۱ الفرع الثالث: المباشرة الذاتية ۱۰۷ المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ۱۰۸ الحية استنادا إلى فكرة المباشرة ۱۰۹ المبحث الثاني: في النسبب ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۰۹ ۱۱۱ المحيد وتقسيم ۱۱۱ الولا: المغة ۱۱۲ المطلب الثاني: شروط الضمان بالتسبب ۱۱۲ المطلب الثاني: شروط الضمان بالتسبب ۱۱۲ الفقهي ۱۲۷ المنابغ ۱۱۲ المنابغ ۱۱۲ المنابغ ۱۱۲ المنابغ ۱۱۲ المنابغ ۱۱۲ المنابغ ۱۲۰ المنابغ ۱۲۰ المنابغ ۱۲۲ المنابغ ۱۲۲ المنابغ ۱۲۲ المنابغ ۱۲۲ المهدر وتقسیم ۱۲۷ المطلب الثاني: نظریة الحراسة في القانون المدني المدني المدني المدني المول الحراسة في القانون المدني المدني المدني المدني نظریة الحراسة القانونیة الحراسة في القانون المدني المدني المدني المدني المدني المدنبغ | | | |
|---|-----|---|-------|
| الحية استنادا إلى فكرة المباشرة ١٠٨ المبحث الثاني : في التسبب ١٠١ تمهيد وتقسيم ١١١ أو لا : اللهطلب الأول : مفهوم التسبب ١١١ أو لا : اللغة ١١١ ثانيا : الإصطلاح الفقهي ١١٢ ثانيا : الإصطلاح الفقهي ١١٢ المطلب الثاني : شروط الضمان بالتسبب ١١١ الفرع الأول : التعدي ١١١ أولا : اللغة ١١٢ أولا : اللغة ١١٢ أولا : اللغة ١١٢ أولا : اللغة المحمد المحتراز المحمد المحتراز الغضن الثاني : ضابط التعدي ١١١ أنعصن الثاني : ضابط التعدي المحمد المحتراز الغضن الثانث : أنواع التعدي المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحتراز المحتراز المحمد المحتراز المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحتراز المحمد المحمد المحتراز المحمد | ١٠٦ |) | 711 |
| 1 المبحث الثاني : قي التسبب 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 | ۱۰۷ | المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير | 710 |
| 1 | | الحية استنادا إلى فكرة المباشرة | |
| | ١٠٨ | المبحث الثاني : في التسبب | 719 |
| 111 أو لا : اللغة 111 ثانيا : الاصطلاح الفقهي 111 المطلب الثاني : شروط الضمان بالتسبب 112 الفوع الأول : التعدي 111 الغصن الأول : مفهوم التعدي 112 أولا : اللغة 113 أولا : اللغة 114 أولا : اللغة 115 أولا : اللغة 114 الغصل الثالث : ضابط التعدي 115 الغصل الثالث : أنواع التعدي 117 (أ) التعدي بالعمد 118 (ب) التعدي بالامتناع 117 (ب) التعدي بالامتناع 118 الملب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير | 1.9 | تمهيد وتقسيم | 719 |
| ۱۱۲ ثانیا : الاصطلاح الفقهي ۲۲ ۱۱۰ المطلب الثاني : شروط الضمان بالتسبب ۲۲ ۱۱۰ الفصن الأول : مفهوم التعدي ۲۲ ۱۱۰ أولا : اللغة ۲۲ ۱۱۰ ثانیا : الاصطلاح الفقهی ۸۲۲ ۱۱۰ الغصن الثاني : ضابط التعدي ۴۲ ۱۱۰ الغصن الثانث : أنواع التعدي ۳۳ ۱۲۰ (أ) التعدي بالعمد ۳۳ ۱۲۱ (ب) التعدي بالامتناع ۳۳ ۱۲۱ (أ) التعدي بالامتناع ۳۳ ۱۲۱ (أ) التعدی بالامتناع ۳۳ ۱۲۱ الفرع الثاني : علاقة السببية بين فعيل المتسبب ۳۳ ۱۲۱ المطلب الثانث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ۶۲ ۱۲۱ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ه ۶۲ ۱۲۱ المهيد وتقسيم ۱۲۸ ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني المدني ۱۲ ۱۲۸ المهيد وتقسيم ۲۶۲ ۱۳۰ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية 93 | 11. | المطلب الأول: مفهوم التسبب | ۲۲. |
| ۱۱۳ المطلب الثاني : شروط الضمان بالتسبب 3 ٢ ٢ ۱۱ الفرع الأول : التعدي 3 ٢ ٢ ۱۱ الغصن الأول : مفهوم التعدي ٧ ٢ ٢ ۲۱ أولا : اللغة ٧ ٢ ٢ ١١ أأنيا : الإصطلاح الفقهي ١ ٢ ٢ ١١ الغصن الثانث : أنواع التعدي ٣ ٣ ٣ ١١ الغصن الثالث : أنواع التعدي ٣ ٣ ٣ ١ (أ) التعدي بالعمد ٣ ٣ ٣ ١ (إ) التعدي بالامتناع ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ١ ١ (إ) التعدي بالامتناع ٣ ٣ ١ ١ (إ) التعدي الامتناع ١ ١ ١ ١ ١ (إ) التعدي الامتناع ١ ١ ١ ١ ١ (إ) التعدي الامتناع ١ ١ ١ ١ ١ (إ) التعدي اللفت الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١ ١ ٢ ١ ١ (إ) التعدي التقاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ | 111 | أولا: اللغة | ۲۲. |
| ١١٥ الفرع الأول : التعدي ١٢٢ ١١١ الغصن الأول : مفهوم التعدي ٢٢٧ ١١١ ثانيا : الاصطلاح الفقهي ٢٢٨ ١١٨ ثانيا : الاصطلاح الفقهي ٢٢٨ ١١٨ الغصن الثاني : ضابط التعدي ٣٣٧ ١٢١ (أ) التعدي بالعمد ٣٣٧ ١٢١ (ب) التعدي بالتعدي بالتعمير وعدم الاحتراز ٣٣٧ ١٢١ (ج) التعدي بالامتناع ٣٣٧ ١٢١ الفرع الثاني : علاقة السـببية بـين فعـل المتسـبب ٢٣٨ ١٢١ المطلب الثاني : علاقة السـببية بـين فعـل الأشياء غير ٠٤٢ ١٢١ الباب الثاني : الحراسة فـي القـانون المـدني والفقـه ٥٤٢ ٥٤٢ ١٢١ المهيد وتقسيم ١٤٤ ١٣٠ المطلب الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ٧٤٢ ١٢٠ المهيد وتقسيم ٧٤٢ ١٣٠ المطلب الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ٧٤٢ | 117 | ثانيا : الاصطلاح الفقهي | ۲۲. |
| 1 (الغصن الأول: مفهوم التعدي ١١٢ ١١١ أولا: اللغة ١١٧ ١١١ النغة ١١٨ ١١١ الغصن الثاني: ضابط التعدي ١٢٠ ١١١ الغصن الثالث: أنواع التعدي ١٣٣ ١٢١ (أ) التعدي بالعمد ٣٣٣ ١٢١ (ب) التعدي بالتقصير وعدم الاحتراز ١٣٣ ١٢١ (ج) التعدي بالامتناع ٢٣٨ ١٢١ الفرع الثاني: علاقة السببية بين فعيل المتسبب ٢٣٨ ١٢١ المطلب الثانث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٤٢ ١٢١ الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه ١٤٢ ١٢١ المهيد وتقسيم ١٤٢ ١٢١ المبيد وتقسيم ١٤٢ ١٣١ المطلب الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٢ ١٣٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٢ | ١١٣ | المطلب الثاني : شروط الضمان بالتسبب | 775 |
| ۱۱۲ أولا: اللغة ۱۱۷ تأنيا: الإصطلاح الفقهي ۱۱۸ الغصن الثاني: ضابط التعدي ۱۲۱ الغصن الثالث: أنواع التعدي ۱۲۱ (أ) التعدي بالعمد ۱۲۱ (ب) التعدي بالامتناع ۱۲۲ (ج) التعدي بالامتناع ۱۲۲ الفرع الثاني: علاقة السببية بين فعل المتسبب ۱۲۲ المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ۱۲۱ الحب الثالث: المراسة في القانون المدني والفقه ۱۲۱ الإسلامي ۱۲۲ تمهيد وتقسيم ۱۲۷ المطلب الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۷٤۲ ۱۲۸ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۷٤۲ ۱۲۹ تمهيد وتقسيم ۲۶۲ ۱۳۰ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ۱۳۰ ۱۳۰ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ۱۳۰ | 111 | الفرع الأول : التعدي | 775 |
| ۱۱۷ ثانیا : الاصطلاح الفقهي ۱۲۸ ۱۱۸ الغصن الثاني : ضابط التعدي ۲۲۳ ۱۲۰ (أ) التعدي بالعمد ۳۳۳ ۱۲۱ (ب) التعدي بالعمد ۳۳۲ ۱۲۱ (ب) التعدي بالمتناع ۳۳۲ ۱۲۲ (ج) التعدي بالامتناع ۳۳۲ ۱۲۳ الفرع الثاني : علاقة السببية بين فعل المتسبب ۲۳۸ ۱۲۱ المطلب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٤٠٠ ۱۲۰ ۱۲۰ الباب الثاني : الحراسة فـي القانون المدني والفقـه ١٤٠٠ ۱۲۰ ۱۲۰ تمهيد وتقسيم ۱۲۰ ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۲۰۷ ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۲۰۷ ۱۲۰ تمهيد وتقسيم ۱۳۰ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ۱۳۰ ۱۳۰ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ۱۳۰ | 110 | الغصن الأول: مفهوم التعدي | 777 |
| 11 11 11 12 12 13 14 15 15 15 15 15 15 15 | ١١٦ | أولا: اللغة | 777 |
| ۱۱۹ الغصن الثالث : أنواع التعدي ۱۲۰ (أ) التعدي بالعمد ۱۲۱ (ب) التعدي بالتقصير وعدم الاحتراز ۱۲۲ (ب) التعدي بالامتناع ۱۲۳ الفرع الثاني : علاقة السببية بين فعل المتسبب ۱۲۳ المطلب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ۱۲۱ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ۱۲۱ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ٥٤٢ ۱۲۲ تمهيد وتقسيم ۱۲۷ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۲۹ تمهيد وتقسيم ۱۲۹ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ۱۳۹ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية | 117 | ثانيا: الاصطلاح الفقهي | 777 |
| ١٢٠ (أ) التعدي بالعمد ١٢١ (ب) التعدي بالتقصير وعدم الاحتراز ١٢٠ (ج) التعدي بالامتناع ١٢٠ الفرع الثاني : علاقة السببية بين فعل المتسبب ١٢٠ المطلب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٢٠ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ١٢٠ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ٥٤٢ ١٢٠ تمهيد وتقسيم ١٢٠ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٢٠ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٢٠ المهيد وتقسيم ١٢٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٣٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية | 114 | الغصن الثاني : ضابط التعدي | 779 |
| ١٢١ (ب) التعدي بالتقصير وعدم الاحتراز ١٢٧ (ج) التعدي بالامتناع ١٢٧ الفرع الثاني : علاقة السلمية بين فعل المتسلب المحترر ١٢٥ المطلب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٤٠ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ١٢٥ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ١٤٠ الإسلامي ١٢٥ تمهيد وتقسيم ١٢٠ تمهيد وتقسيم ١٢٠ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٠ والفقه الإسلامي ١٢٨ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٠ ١٢٨ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٠ ١٢٨ المبحث الأول : تحديد المدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٠ ١٢٨ المبحث الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٢ ١٢٩ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٢ ١٠٠٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٢ ١٠٠٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٢ ١٠٠٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ | 119 | الغصن الثالث : أنواع التعدي | 7 7 7 |
| ۱۲۲ (ج) التعدي بالامتناع ۱۲۳ الفرع الثاني : علاقة السببية بين فعل المتسبب ۱۳۳ والضرر والضرر ۱۲۳ المطلب الثالث : ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ۱۲۰ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ۱۲۵ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ٥٤٠ الإسلامي ۱۲۰ تمهيد وتقسيم ٥٤٠ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۶۰۷ والفقه الإسلامي ۱۲۸ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۶۶۷ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۱۶۶۷ والفقه الإسلامي | 17. | (أ) التعدي بالعمد | 7 7 7 |
| الفرع الثاني: علاقة السببية بين فعل المتسبب ١٢٣ والضرر والضرر المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٤٠ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ١٢٥ الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه ٥٤٢ الإسلامي ١٢٥ تمهيد وتقسيم ١٢٠ الفصل الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٥ والفقه الإسلامي والفقه الإسلامي ١٤٧ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١١٠ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٢٨ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥٢ ١٢٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥٢ ١٢٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية | 171 | (ب) التعدي بالتقصير وعدم الاحتراز | 770 |
| والضرر والضرر المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير ١٤٠ الحية استنادا إلى فكرة التسبب ١٢٥ الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه ١٤٥ الإسلامي ١٢٦ تمهيد وتقسيم ١٢٦ الفصل الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ والفقه الإسلامي والفقه الإسلامي ١٤٧ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٨١ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٢٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥ ١٤٩ ١٤٩ ١٤٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية | 177 | (ج) التعدي بالامتناع | 7 7 7 |
| المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير الحية استنادا إلى فكرة التسبب الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه ١٢٥ الإسلامي الإسلامي الفصل الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٢٧ والفقه الإسلامي والفقه الإسلامي المدني ١٤٥ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٨١ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٢٨ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥ ١٤٩ ١٨٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥ ١٤٩ ١٠٤٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥٠ ١٤٩ ١٩٤٢ ١٩٤٢ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥٠ ١٤٩٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠ | ١٢٣ | الفرع الثاني: علاقة السببية بين فعل المتسبب | 7 7 7 |
| الحية استنادا إلى فكرة التسبب ١٢٥ الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه ١٤٥ الإسلامي ١٢٦ تمهيد وتقسيم ١٢٦ الفصل الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٥ والفقه الإسلامي ١٢٨ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٢٨ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٧ ١٢٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥ ١٤٩ ١٢٩ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ١٤٥ ١٤٩ ١٤٩ ١٩٤٢ | | | |
| ١٢٥ الباب الثاني : الحراسة في القانون المدني والفقه ١٢٥ الإسلامي ١٢٦ ١٢١ تمهيد وتقسيم ١٢٧ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٥ والفقه الإسلامي ١٢٨ ١٢٨ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ١٤٥ ١٢٨ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية ١٣٠ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية | ١٧٤ | المطلب الثالث: ضمان الأضرار الناجمة عن الأشياء غير | ۲٤. |
| الإسلامي | | الحية استنادا إلى فكرة التسبب | |
| ١٢٦ تمهيد وتقسيم ٥٤٦ ١٢٧ الفصل الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ٧٤٢ والفقه الإسلامي ١٢٨ ١٢٨ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ٧٤٢ ١٢٩ تمهيد وتقسيم ٧٤٢ ١٣٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ٩٤٢ | ١٢٥ | الباب الثاني: الحراسة في القانون المدني والفقه | 7 £ 0 |
| ۱۲۷ الفصل الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني المدني والفقه الإسلامي المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۲٤٧ المبحث الأول : تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۲٤٧ المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية المطلب الأول : نظرية الحراسة القانونية المطلب الأول الملابع الملاب | | الإسلامي | |
| والفقه الإسلامي ۱۲۸ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۲٤۷ ۱۲۹ تمهيد وتقسيم ۱۳۰ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية | ١٢٦ | , | 7 2 0 |
| ۱۲۸ المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني ۲٤٧ ۱۲۹ تمهيد وتقسيم ۱۳۰ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية | ١٢٧ | - | 7 £ 7 |
| ۱۲۹ تمهيد وتقسيم | | - * | |
| ١٣٠ المطلب الأول: نظرية الحراسة القانونية ٢٤٩ | ۱۲۸ | المبحث الأول: تحديد مدلول الحراسة في القانون المدني | 7 £ 7 |
| | ١٢٩ | , | 7 £ 7 |
| ١٣١ المطلب الثاني: نظرية الحراسة الفعلية | ۱۳۰ | | 7 £ 9 |
| | 171 | المطلب الثاني: نظرية الحراسة الفعلية | 705 |

777

| ١٣٢ | (أ) سلطة الاستعمال | ۲٦. |
|-------|--|-------|
| ١٣٣ | (ب) سلطة التوجيه | 777 |
| ١٣٤ | (ج) سلطة الرقابة | 777 |
| 170 | المبحث الثاني: تحديد مدلول الحراسة في الفقه الإسلامي | 777 |
| ١٣٦ | الفصل الثاني: إشكاليات الحراسة في القانون | 777 |
| | المدني والفقه الإسلامي | |
| ١٣٧ | المبحث الأول: تجزئة الحراسة في القانون المدني | 7 7 7 |
| | والفقه الإسلامي | |
| ۱۳۸ | المطلب الأول: تجزئة الحراسة في القانون المدني | 7 7 7 |
| ١٣٩ | مضمون النظرية | 7 7 7 |
| ١٤٠ | نقد النظرية | 7 / 9 |
| ١٤١ | ترجيح رأي القائلين بتجزئة الحراسة | 790 |
| 1 £ Y | المطلب الثاني: تجزئة الحراسة في الفقه الإسلامي | 797 |
| ١٤٣ | المبحث الثاني: الحراسة المشتركة في القانون المدني | ٣٠٠ |
| | والفقه الإسلامي | |
| 1 £ £ | المطلب الأول: الحراسة المشتركة في القانون المدني | ٣٠٠ |
| 1 2 0 | الفرع الأول : فرض استخدام عدة أشخاص لشيء واحد | ٣٠٠ |
| 1 2 7 | الفرع الثاني: فرض استخدام عدة أشخاص لعدة أشياء | 711 |
| 1 £ V | المطلب الثاني: الحراسة المشتركة في الفقه الإسلامي | 717 |
| ١٤٨ | فرض استخدام عدة أشخاص لشيء واحد | ٣٠٠ |
| 1 £ 9 | فرض استخدام عدة أشخاص لعدة أشياء | 711 |
| 10. | فكرة القسامة في الفقه الإسلامي | 711 |
| 101 | موازنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي | 777 |
| 107 | المبحث الثالث: الحراسة وانعدام التمييز في القانون | 770 |
| | المدني والفقه الإسلامي | |
| 104 | المطلب الأول: الحراسة وانعدام التمييز في القانون | 770 |
| | المدني | |
| 101 | المطلب الثاني: الحراسة وانعدام التمييز في الفقه | 771 |
| | الإسلامي | |
| 100 | اتجاهات الفقه الإسلامي إزاء مدى جواز مساءلة | 771 |
| | عديم التمييز | |
| · · | | |

_~~~

| ٣٤. | المبحث الرابع: الحراسة والتبعية في القانون المدني | 107 |
|-------------|--|---------------------------------------|
| | والفقه الإسلامي | |
| ٣٤. | المطلب الأول: الحراسة والتبعية في القانون المدني | 107 |
| 7 £ 7 | الفرع الأول: استخدام التابع الشيء لحساب المتبوع | ١٥٨ |
| | ولمصلحته | |
| 707 | الفرع الثاني: استخدام التابع الشيء لحسابه الخاص | 109 |
| 70 | المطلب الثاني: الحراسة والتبعية في الفقه الإسلامي | 17. |
| 779 | الفصل الثالث: انتقال الحراسة وانقضاؤها في | ١٦١ |
| | القانون المدني والفقه الاسلامي | |
| 429 | المبحث الأول: انتقال الحراسة وانقضاؤها في القانون | ١٦٢ |
| | المدني | |
| 419 | تمهيد وتقسيم | 174 |
| 424 | المطلب الأول: انتقال الحراسة | ١٦٤ |
| 419 | تمهيد وتقسيم | 170 |
| ٣٧. | الفرع الأول: انتقال الحراسة بمقتضى إرادة المالك | 177 |
| ٣٧. | ١ عقد البيع | 177 |
| 77 6 | ٢_ عقد الإيجار | ١٦٨ |
| 770 | ٣_ عقد العارية | 179 |
| * 1 | الفرع الثاني: انتقال الحراسة دون إرادة الحارس | ١٧. |
| ٣٨. | المطلب الثاني: انقضاء الحراسة | 1 🗸 1 |
| 474 | المبحث الثاني: انتقال الحراسة وانقضاؤها في الفقه | ١٧٢ |
| | الإسلامي | |
| 440 | الفصل الرابع: إثبات الحراسة في القانون المدني والفقه | ١٧٣ |
| | الإسلامي | |
| ٣٨٥ | المبحث الأول: إثبات الحراسة في القانون المدني | ۱۷٤ |
| 891 | رقابة محكمة النقض | ١٧٥ |
| 797 | المبحث الثاني: إثبات الحراسة في الفقه الإسلامي | ١٧٦ |
| ٤٠٠ | القسم الثاني: وسائل دفع المسئولية عن الأشياء | 1 / / |
| | وأساسها القانوني في القانون المدني والفقه الإسلامي | |
| ٤٠١ | الباب الأول: وسائل دفع المسئولية عن الأشسياء في | ۱۷۸ |
| | القانون المدني والفقه الإسلامي | |
| · | | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |

| 1 / 9 | نشأة وتطور السبب الأجنبي | ٤٠١ |
|-------|---|-------|
| ۱۸۰ | تعريف السبب الأجنبي | ٤١١ |
| ۱۸۱ | الفصل الأول: القوة القاهرة في القانون المدني والفقــه | ٤١٥ |
| | الإسلامي | |
| ١٨٢ | المبحث الأول: القوة القاهرة في القانون المدني | ٤١٥ |
| ٦٨٣ | المطلب الأول : شروط القوة القاهرة أو الحادث الفجائي | ٤٢. |
| ١٨٤ | تمهيد وتقسيم | ٤٢. |
| ١٨٥ | الفرع الأول : شرط خارجية القوة القاهرة | ٤٢١ |
| ١٨٦ | الغصن الأول: انقسام الفقه | ٤٢١ |
| ۱۸۷ | الغصن الثاني : مجالات الخارجية | ٤٢٦ |
| ١٨٨ | (أ) الخارجية عن الشيء | ٤٢٦ |
| 1 / 9 | (ب) الخارجية عن الحارس | ٤٣١ |
| 19. | الفرع الثاني: عدم إمكان التوقع والدفع | ٤٣٤ |
| 191 | الغصن الأول: عدم إمكان التوقع | ٤٤١ |
| 197 | الغصن الثاني : عدم إمكان الدفع | £ £ 9 |
| 198 | المطلب الثالث: أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي | ٤٥٣ |
| 198 | المبحث الثاني: القوة القاهرة في الفقه الإسلامي | ٤٥٨ |
| 190 | تمهيد وتقسيم | ٤٥٨ |
| 197 | المطلب الأول: تحديد مدلول القوة القاهرة | ٤٥٩ |
| 197 | المطلب الثاني : شروط القوة القاهرة | £7.7 |
| 191 | تمهيد وتقسيم | ٤٦٢ |
| 199 | الفرع الأول : عدم إمكان التوقع والدفع | ٤٦٣ |
| ۲., | معيار عدم إمكان التوقع والدفع | ٤٦٧ |
| 7.1 | الوقت الذي يعتد فيه بعدم إمكان التوقع والدفع | ٤٦٨ |
| 7.7 | الفرع الثاني : خارجية الواقعة عن المدعى عليه وعن | ٤٦٨ |
| | الشيء محل حراسته | |
| 7.7 | المطلب الثالث: أثر القوة القاهرة | ٤٧٢ |
| ۲ . ٤ | الفصل الثاني : خطأ المضرور في القانون المدني والفقه | ٤٧٧ |
| | الإسلامي | |
| 7.0 | المبحث الأول : خطأ المضرور في القانون المدني | ٤٧٧ |
| 7.7 | تمهيد وتقسيم | ٤٧٧ |
| | | |

| ٧٠٧ | المطلب الأول : شروط اعتبار خطأ المضرور سببا أجنبيا | ٤٧٨ |
|-------|--|-----|
| ۲ • ۸ | (أ) أن يكون فعل المضرور خطأ | ٤٧٨ |
| ۲.۷ | مدى ضرورة أن يكون المضرور أهلا للمساعلة المدنية | ٤٨٠ |
| ۲ • ۸ | تقدير هذا الاتجاه | ٤٨٤ |
| ۲.۹ | (ب) توافر علاقة السببية بين خطأ المضرور والضرر | ٤٨٦ |
| ۲1. | المطلب الثاني : أثر خطأ المضرور في إعفاء الحارس | ٤٨٩ |
| | من مسئوليته | |
| 711 | تمهيد وتقسيم | ٤٨٩ |
| 717 | الفرع الأول : الإعفاء الكلي | ٤٩١ |
| 717 | الفرع الثاني : الإعفاء الجزئي | ٥٠٨ |
| ۲۱٤ | المبحث الثاني : خطأ المضرور في الفقه الإسلامي | ٥١٩ |
| 710 | (أ) أثر خطأ المضرور حالة كونه السبب الوحيد في | ٥٢. |
| | الحادث | |
| 717 | الصورة الأولى : خطأ المضرور يفوق كثيرا في جسامته | ٤٢٥ |
| | الخطأ الآخر | |
| 717 | الحالة الأولى : خطأ المضرور عمدي وخطأ المدعى عليه | ٥٢٠ |
| | غير عمدي | |
| 717 | الحالة الثانية : رضاء المضرور بالضرر | ١٢٥ |
| 719 | الحالة الثالثة: الخطأ الفاحش | ۲۲٥ |
| ۲۲. | الصورة الثانية : خطأ المدعى عليه نتيجة لخطأ | ۲۲٥ |
| | المضرور | |
| 771 | (ب) أثر خطأ المضرور حالة كونه مشتركا مع خطأ | ٥٢٣ |
| | المدعى عليه | |
| 777 | موازنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي | ٥٢٥ |
| 777 | الفصل الثالث: خطأ الغير في القانون المدني والفقه | ٥٢٩ |
| | الإسلامي | |
| 775 | المبحث الأول: خطأ الغير في القانون المدني | ٥٢٩ |
| 770 | تمهيد وتقسيم | ٥٢٩ |
| 777 | المطلب الأول: شروط اعتبار فعل الغير سببا أجنبيا | ۰۳۰ |
| 777 | (أ) أن يكون هذا الفعل خاطئا | ٥٣٠ |
| 777 | (ب) توافر علاقة السببية بين خطأ الغير والضرر | ۰۳۰ |
| | | |

| - w s | *** . * * * | |
|-------|--|-------|
| ٥٣١ | ١_ المقصود بالغير | 779 |
| ٥٣٦ | ٧ ـ تعيين الغير | 77. |
| ٥٣٨ | المطلب الثاني: أثر خطأ الغير في إعفاء الحارس من | 771 |
| | مسئوليته | |
| ٥٣٩ | الفرع الأول : الإعفاء الكلي | 777 |
| ٥٤٦ | الفرع الثاني: الإعفاء الجزئي | 777 |
| 001 | المبحث الثاني : خطأ الغير في الفقه الإسلامي | 772 |
| 001 | (أ) شروط اعتبار فعل الغير سببًا أجنبيا | 740 |
| ٥٥٣ | ١ ــ مدى اشتراط أن يكون فعل الغير خاطئًا | 747 |
| 005 | ٢ ـ مدى اشتراط أن يكون الغير معينًا و معلومًا | 747 |
| 000 | (ب) أثر فعل الغير على مسئولية المدعى عليه | 747 |
| 000 | الحالة الأولى: فعل الغير هو السبب الوحيد في الضرر | 749 |
| 000 | الصورة الأولى: تعدي المدعى علية نتيجة حتمية لتعدي | ۲٤. |
| | الغير | |
| 700 | الصورة الثانية : تعدي الغير أكثر جسامة من تعدي | 7 £ 1 |
| | المدعى عليه | |
| 700 | الحالة الثانية: فعل الغير مشتركا مع غيره في إحداث | 7 £ 7 |
| | الضرر | |
| 0 0 V | الباب الثاني: أساس المسئولية عن الأشياء في القانون | 7 5 7 |
| | المدني والفقه الإسلامي | |
| ٥٥٧ | الفصل الأول: أساس المسئولية عن الأشياء في القانون | 7 £ £ |
| | المدني | |
| ٥٥٧ | تمهيد وتقسيم | 7 2 0 |
| 001 | المبحث الأول: النظريات التي تقيم المسئولية على الخطأ | 7 £ 7 |
| 001 | تمهيد وتقسيم | 7 £ 7 |
| ٥٦. | المطلب الأول: نظرية الخطأ المفترض | 7 £ A |
| ٥٦. | مضمون النظرية | 7 £ 9 |
| ٣٢٥ | نقد النظرية | ۲٥. |
| ०५६ | المطلب الثاني: نظرية الخطأ في الحراسة | 701 |
| ०२६ | مضمون النظرية | 707 |
| 079 | نقد النظرية | 707 |

| 701 | المبحث الثاني: النظريات التي تقيم المسئولية على | ۲۷٥ |
|-------|---|-------|
| | الضرر | |
| 700 | تمهيد وتقسيم | ۲۷٥ |
| 707 | المطلب الأول : نظرية تحمل التبعة | ۲۷٥ |
| 707 | مضمون النظرية | ۲۷۵ |
| 701 | نقد النظرية | ٥٨٠ |
| 709 | المطلب الثاني: نظرية الضمان | ٥٨٩ |
| ۲٦. | مضمون النظرية | ٥٨٩ |
| 771 | نقد النظرية | ٥٩٣ |
| 777 | الفصل الثاني: أساس المسئولية في الفقه الإسلامي | ۷۹۵ |
| 774 | تمهيد وتقسيم | ٥٩٧ |
| 77 £ | المبحث الأول: الاتجاه الذي يميز في أساس المسئولية | ٥٨٠ |
| | بين المباشرة والتسبب | |
| 770 | المطلب الأول: أساس المسئولية في حالة المباشرة | ٥٨٩ |
| 777 | المطلب الثاني: أساس المسئولية في حالة التسبب | ٦.٢ |
| 777 | اتجاهات الفقه حول مدى مشروعية افتراض التعدي في | ٦.٢ |
| | التسبب | |
| 777 | الاتجاه الأول : عدم مشروعية افتراض التعدي | ٦.٣ |
| 779 | الاتجاه الثاني : مشروعية افتراض التعدي | ٦.٣ |
| ۲٧. | ترجيح رأي القائلين بجواز افتراض التعدي في بعض | ٦ . ٤ |
| | حالات الإتلاف تسببا | |
| 7 7 1 | أولا: افتراض التعدي من قبيل الأخذ بقرائن الأحوال | ٦ . ٤ |
| | و الأمارات | |
| 7 7 7 | ثانيا: افتراض التعدي منصوص عليه في كتب الفقهاء | ٦.٧ |
| 777 | المبحث الثاني: نظرية تحمل التبعة أسلسس الضمان | 717 |
| | عند جانب من الفقه المعاصر | |
| 7 7 5 | الخاتمة | ٦١٧ |
| 770 | قائمة المصادر والمراجع | ٦٣. |
| 777 | فهرس الموضوعات | 707 |
| | | |